رئيس مجلس الأمة نقل له تحيات صاحب السمو وولي عهده الأمين

السيسي مستقبلاً الغانم : علاقات تاريخية بين مصر والكويت في المجالات كافة

الرئيس المصري مستقبلا الغانم بقصر الاتحادية

استقبل رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة عبدالفتاح السيسي بقصر الاتحادية في القاهرة أمس رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق علي الغانم.

ونقل الغانم خلال اللقاء تحيات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد إلى الرئيس السيسي وتمنياتهما لمصر بدوام النجاح والتقدم ومزيد من علاقات التعاون الوطيدة بين البلدين الشقيقين.

بدوره حمل الرئيس السيسي رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق علي الغانم نقل تحياته وتقديره للقيادة السياسية في الكويت مؤكدا تطلعه للزيارة المرتقبة التي سيقوم بها فخامته للكويت الأسبوع الجاري.

وأكد الرئيس المصري خلال اللقاء خصوصية العلاقات التاريخية بين الكويت ومصر في المجالات كافة سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي.

وحضر اللقاء رئيس البرلمان المصري المستشار حنفي جبالي ومندوب دولة الكويت الدائم لدى جامعة الدول العربية السفير أحمد البكر.

السيسي خلال لقائه الغانم

جانب من اللقاء

خالد العنزي للسماح للموظف بمزاولة الأعمال التجارية أو الصناعية بما لا يتعارض مع وظيفته الحكومية

خالد العنزي

أعلن النائب د.خالد العنزي عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل المادة «26» من المرسوم بقانون رقم «15» لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية، بما يسمح للعاملين بالقطاع الحكومي بمزاولة الأعمال التجارية أو الصناعية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

« مادة أولى »: يستبدل بنص المادة «26» من المرسوم بقانون رقم «15» لسنة 1979 المشار إليه النص التالي:

يجوز للموظف أن يزاول الأعمال التجارية أو الصناعية وفق الشروط الآتية:

أ- أن يكون قد أمضى في عمله بالجهة الحكومية مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

ب- أن يقدم الموظف تعهدا بعدم تعارض الأعمال التجارية أو الصناعية مع وظيفته بالجهة الحكومية.

ج- ألا يكون الموظف شاغلا أي منصب إشرافي ويتعهد بعدم تولي أي منصب بجهة عمله طوال مزاولته أي أعمال تجارية أو صناعية .

ويجوز منح الموظف إجازة تفرغ تجاري من دون راتب بناء على طلبه، على أن يضع مجلس الخدمة المدنية الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المادة .

« مادة ثانية »: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

« مادة ثالثة »: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على أنه برغم أن الدستور قد كفل للمواطن حرية العمل ووضعت الدولة القوانين التي تضمن ذلك ، إلا أن هذه القوانين تسمح للعاملين بالقطاع الخاص فقط بمزاولة الأعمال التجارية أو الصناعية ولا تسمح للموظفين العاملين في القطاع الحكومي بمزاولة هذه الأعمال.

لذا أتى هذا الاقتراح بقانون ليسمح للعاملين بالقطاع الحكومي بمزاولة الأعمال التجارية أو الصناعية، ليحقق المساواة بين المواطنين وليفتح آفاقا جديدة لمن يعمل في القطاع الحكومي تمكنه من العمل التجاري والصناعي الذي لا يتعارض مع أعمال وظيفته الحكومية ، ما يرفع مستوى الحياة المعيشية للمواطنين لمواجهة الأعباء المالية المختلفة ، وكذلك ليساعد في تشجيع دخول القوى العاملة الوطنية في الأنشطة التجارية والصناعية تمهيدًا لانتقالهم إلى القطاع الخاص بشكل كامل.

حمدان العازمي يسأل المضف عن لائحة تنظيم الإيفاد في بعثات معيدي الجامعة

حمدان العازمي

سأل النائب حمدان العازمي وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي عن لائحة تنظيم الإيفاد في بعثات معيدي الجامعة.

وقال: «هل يجوز لعضو بعثة جامعة الكويت «المعيد» أن يجمع بين الدراسة في الجامعة الموفد إليها «مقر البعثة» والدراسة في جامعة أخرى خلال فترة الابتعاث في غير البلد الموفد إليها؟

إذا كان الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي باللائحة التي تسمح بذلك مع بيان كيفية التوفيق بين الدراسة في بلد غير الموفد إليها وبين شرط الإقامة في مقر البعثة؟

وإذا كان الجواب بالنفي فما هي الإجراءات المتبعة لذلك؟ وما الوضع القانوني لمن قام بالجمع في هذه الحالة؟ وهل هناك حالات تم الوقوف عليها؟ مع تزويدي بأسماء هذه الحالات إن وجدت والإجراءات المتبعة بحقهم».

أكد أن سوء استخدامها يفرغها من مضمونها وهدفها ويجعلها أدوات بلا قيمة

الحمد : حق النواب في تقديم الاستجوابات لايعني استعمالها لتصفية الحسابات أو استعراض العضلات

أكد النائب أحمد الحمد أن الصلاحيات الدستورية لنواب المجلس وحقهم في تقديم الاستجوابات لا يعني استخدام هذه الأداة لتصفية الحسابات أو لعرض العضلات.

وقال الحمد عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» إن الشعب واع ويستطيع ان يميز بين الاستجوابات المستحقة والاستجوابات الاستعراضية.

وغرد الحمد قائلا : «الصلاحيات الدستورية لنواب المجلس وحقهم في تقديم الاستجوابات لا يعني استخدام هذه الأداة لتصفية الحسابات او لعرض العضلات... الشعب واع ويستطيع ان يميز بين الاستجوابات المستحقة والاستجوابات الاستعراضية!

وأردف «سوء استخدام الأدوات الدستورية وأهمها الاستجواب يفرغها من مضمونها وهدفها ويجعلها أدوات بلا قيمة وهذا يؤثر سلبا على المصلحة العامة ومصالح المواطنين» .

واختتم بالقول : «الدستور الكويتي أعطى الحق في استخدام الأدوات الدستورية للنواب الذين يوظفون ذلك كما يفترض لتحقيق مصلحة الوطن والمواطنين.... وليس من المقبول ان تتدخل تأثيرات أخرى على هذا الاستخدام»

أحمد الحمد

الويزري : على الحكومة إغلاق مكتب منظمة الصحة العالمية بالكويت

شعيب الويزري

طالب النائب شعيب الويزري الحكومة بإغلاق مكتب منظمة الصحة العالمية WHO ، وبين أن على وزير الصحة كشف الوضع القانوني لهذا المكتب ومبررات افتتاحه والانشطة التي قام ويقوم بها.

وقال الويزري عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»

«على الحكومة اغلاق مكتب منظمة الصحة العالمية WHO وعلى وزير الصحه كشف الوضع القانوني لهذا المكتب ومبررات افتتاحه والانشطة التي قام ويقوم بها ولايحق للحكومة المساهمة من اموال الشعب في المشروع المشبوه المسمى جواز كورونا الإلكتروني فهذه إساءة بالغة لسمعة الكويت.